Rimak International Journal of Humanities and Social Sciences
ISSN: 2717- 8293

Research Article JULY 2022 Volume: 4 Issue: 4

# EFFECT OF ENVIRONMENT AND DEVELOPMENT ON HUMAN SECURITY

Lyan Hazim SAEED [1]

**Istanbul / Türkiye**
p. 644-657

**Received:** 22/05/2022
**Accepted:** 09/06/2022
**Published:** 01/07/2022

This article has been scanned by **iThenticat** No **plagiarism** detected

**Abstract:**

Environment is the medium where man lives and is the source for his presence, continuity, security, and livelihood. Enjoying human rights is conditioned on the availability of a sound, healthy, and sustainable environment.

However, due to many factors, including technological advancement, negative man behaviours, and wars, the environment has deteriorated and become a risk-carrying medium, with increase in environmental disasters, number of environmental refugees, desertification, pollution, and conflicts between members of the human race.

All of these risks threaten security of humans, society, state, and the whole world. Thus, the relationship between environment, development, and security is complementary and intertwining.

A safe, healthy environment guarantees both man security and national security, which leads to world security. If the environment is neither healthy nor safe nor suitable, man's health, conduct, production, and development will be directly affected. Lack of environmental security is reflected in man security, being one of the six elements composing it.

Sustainable development and the environment affect each other as the latter is only complete when there is sustainable development in all social, economic, and cultural aspects. Like with the environment, the development needs the presence of a combination of factors to achieve man security so that human societies would be able to fulfil their human needs in accordance with a specified legal way, as the protection and empowerment of people is the outcome of the role which human development may play as a comprehensive and multi-dimensional developmental framework. If countries do not make legislations that keep human security, limit environmental displacement, and serve the goals of sustainable development set out by the United Nations, the result will be an environmental migration that impacts, in various forms, the levels of sustainable development and concepts of human security.

**Key words:** Humanitarian Security, Environmental Security, Development, Environmental Migration.

http://dx.doi.org/10.47832/2717-8293.18.41

[1] Researcher, The University of Mashreq, Iraq, laynsaed@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-8997-8392

**Copyright** © Published by Rimak Journal, www.rimakjournal.com
Rimar Academy, Fatih, Istanbul, 34093 Turkey
All rights reserved

# أثر البيئة والتنمية على الآمن الإنساني

ليان حازم سعيد [2]

**الملخص:**

تعد البيئة الوسط الذي يعيش فيه الإنسان وتعتبر مصدر بقائه وأستمراره وأمنه ورزقه ووسط محقق للآمن فالتمتع بحقوق الإنسان مرهون بضرورة وجود بيئة سليمة صحية ومستدامة لكن بفعل العديد من العوامل ونذكرمنها التطورات التكنولوجية والسلوكيات البشرية السلبية والحروب. تدهورت البيئة وأصبحت وسطآ ناقل للمخاطر حيث تفاقمت الكوارث البيئة وزداد عدداللاجئين البيئين وزداد التصحر والتلوث ونشبت نزاعات بين أفراد الجنس البشري.

جميع هذة المخاطر أصبحت تهدد أمن الإنسان وأمن المجتمع وأمن الدولة وأمن العالم ككل وعلى ذلك تعد العلاقة بين البيئة والتنمية والآمن هي علاقة تكاملية وترابطية

فوجود بيئة أمنة وصحية يحقق الآمن الإنساني والآمن الوطني وكلاهما ينتج الآمن العالمي وفي حال كانت البيئة غير صحية وآمنة وصالحة سيؤثر ذلك بشكل مباشر على صحة الإنسان وسلوكياته وحتى إنتاجة وتقدمة في الحياه فإنعدام الآمن البيئي سينعكس سلبآ على الآمن الإنساني كونه إحدى العناصر الستة التي يتآلف منها .

والعلاقة بين التنمية المستدامة والبيئة علاقة تأثر وتآثير لآن البيئة لاتكون مكتملة إذا لم يكن هنالك تنمية مستدامة شاملة لجميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والثقافية فالتنمية على غرارالبيئة يجب أن تتضافرفيها العديد من العوامل بهدف تحقيق الآمن الإنساني لتتمكن المجتمعات الإنسانية من إشباع حاجاتها الإنسانية وفق نسق قانوني محدد لآن حماية الناس وتمكينهم من الحصول على حياة أفضل هومحصلة الدور الذي يمكن أن تؤدية التنمية الإنسانية كإطار تنموي شامل ومتعدد الأبعاد.

واذا لم تسن الدول تشريعات تحفظ بها الآمن الإنساني وتحد من ظاهرة النزوح البيئي وتصب في تحقيق أهداف التنمية المستدامة التي نصت عليها هيئة الأمم المتحدة سيؤدي ذلك إلى هجرة بيئية تؤثر بآشكال مختلفة على مستويات التنمية المستدامة ومفاهيم الآمن الإنساني.

**الكلمات المفتاحية:** الآمن الإنساني، التنمية، الاستدامة البيئية اللاجئ البيئي، الهجرة البيئية، الآمن البيئي.

## المقدمة

تتمحور هذه الدراسة حول مفهوم أساسي في حقل العلاقات الدولية عامة والدراسات الآمنية بصورة خاصة حيث تعد الهجرة البيئية من أكثر الظواهر أنتشارآ في الآونة الاخيرة وتمثل تحدياً حقيقاً للآمن الإنساني والآمن البيئي والتنمية المستدامة خصوصاً بالنسبة للدول المستضيفة للاجئين البيئين.

[2] الباحثة، جامعة المشرق، العراق،laynsaed@gmail.com

Volume: 4 Issue: 4

ولايخفى لماهذا النزوح من آثار تتمثل بمزاحمة اللاجئين لشعوب تلك الدول المستقبلة التي يقصدونها في الغذاء والمأوى والملبس وكذلك المنح والرعاية الطبية، وينتج عن ذلك تعرض أمن تلك الدول للخطر وأنعدام الاستقرار وتقع مسؤولية على كافة الدول في أيجاد توازن بين هذه المفاهيم للحد من ظاهرة النزوح البيئي ولتحقيق أهداف التنمية المستدامة من أجل المحافظة على الآمن الإنساني الذي يعد ركيزة أساسية في حياة المجتمعات البشرية. فالبيئة تمثل المحيط بكل مايحتوية من هواء ومياه وتربه وفيها وماعليها من كائنات حية والعلاقة بينها وبين التنمية المستدامة علاقة تفاعلية.

فالتنمية تهدف إلى الحفاظ على أحتياجات الجيل الحاضر دون الأضرار بقدرة الأجيال المستقبلية على الوفاء بآحتياجاتها الخاصة وهي تفترض حفظ الآصول الطبيعية لآغراض النمو والتنمية في المستقبل.

**أهمية البحث:**

تكمن في انها من الدراسات القليلة التي تبين حجم التهديدات التي تواجه الآمن البيئي وتتمحور في تحليل العلاقة بين اللاجئ البيئي والآمن الإنساني وفقا للتوازن لذي يوجد بينهما، فاللجوء البيئي يؤثرعلى أهداف التنمية المستدامة التي تسعى الدولة لتحقيقهاوبالتالي فإن هذه العملية تعتبر بمثابة تحدي يؤثر على تحقيق الآمن الإنساني و مخرجات التنمية المستدامة، بالإضافة إلى التركيز على إشكالية الآعتراف القانوني باللاجئ البيئي، والوقوف على سبل الموازنة بين اللجوء البيئي ومخرجات التنمية المستدامة التي يحققها الآمن الإنساني.

كماً أنها توسع من مفهوم الآمن وتخرجه من مفهومه العسكري التقليدي إلى قضايا ومجالات متعددة سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وبيئية وتحاول أيجاد مفهوم واضح للاجئ البيئي وتصنفه من ضمن فئات اللاجئين المعترف بهم دوليا.

**أهداف البحث:**

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في محاولة تقديم مدخل جديد للعلاقة بين البيئة والآمن الإنساني والتنمية وتوظيفة في تقويم السياسات البيئية للدول وتسليط الضوء على أهمية البعد البيئي في الدراسات الآمنية .

**إشكالية البحث:**

إن ارتفاع معدل اللاجئين البيئيين عاما بعد عام أثر على المستويات الآمنية داخل الدولة المستقبلة لهم فجاءت هذه الدراسة لتثير مشكلة اللاجئ البيئي من منظور الآمن الإنساني من أجل تظافرالجهود الدولية للآهتمام بهاوتنظيمهابما يصب في مصلحة الجميع ويحقق أهداف التنمية المستدامة.

لآن مشكلة اللجوء تعتبر أحد الآمور التي تؤرق المجتمع الدولي جراء مايقع على عاتقه من تبعات بسبب ترك السكان موطنهم الآصلي جراء الحروب أو الكوارث الطبيعية وغيرالطبيعية حيث أصبحت مشكلة عالمية فماهي مظاهر تآثير التهديدات البيئية للآمن الإنساني جراء هذا اللجوء؟ وكيف ينظر الآمن الإنساني إلى اللاجئ البيئي؟

**منهجية الدراسة:**

بناءآ على مشكلة الدراسة فقد أعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي لدراسة مظاهر التهديدات على البيئة والمتمثلة بالنزوح وتآثير ذلك على الآمن البيئي وأهداف التنمية المستدامة.

**هيكلية الدراسة:**

وأرتأينا تقسيم دراستنا هذه إلى مطلبين نتناول في المطلب الأول مفهوم البيئة والآمن الإنساني ونتكلم في المطلب الثاني عن انعكاس تحديات البيئة على الآمن الإنساني .

**المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للبيئة والتنمية المستدامة**

تستخدم كلمة بيئة للدلالة على الظروف المحيطة بالإنسان في كل زمان ومكان معاً فالبيئة تتكون من عنصرين أساسين أحدهما طبيعي والآخر بشري، في حين ترتكز التنمية المستدامة على ثلاثة أبعاد هي البعد البيئي والبعد الاقتصادي والبعدالاجتماعي. وسنقوم بتقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الأول مفهوم البيئة واللاجئ البيئي ونبين في الثاني علاقة البيئة بالتنمية المستدامة.

**الفرع الأول: مفهوم البيئة واللاجئ البيئي**

**أولا:تعريف البيئة**.لاشك أن الوقوف على تعريف البيئة يتطلب منا التعرض لآصل هذه الكلمة من الناحية اللغوية والاصطلاحية والقانونية، أن كلمة البيئة في اللغة مشتقة من الفعل الثلاثي (بوأ) ويقال بوأتك بيتآ 1ص543)(ويقصد بذلك أتخذت لك بيتآ والبيئة والباءة والمباءة المنزل

أو هي الوسط الذي يعيش فيه الإنسان" البيئة الاجتماعية اوالريفية اوالثقافية أو الحضرية" كماً يراد بالبيئة مجموعة الظواهروالعوامل والقوى الخارجية المؤثرة في الإنسان(2ص9)

كماً أن البيئة لفظ شائع يرتبط مدلوله بنمط العلاقة بينهاوبين مستخدميها حيث نجد أن بيئة الإنسان الأولى هي رحم أمه ثم بيتة فمدرستة (3ص262)

ويراد بالمعنى الاصطلاحي للبيئة بآنها " الوسط الذي يحيط بالإنسان الذي يشتمل الجوانب المادية وغير المادية كافة البشرية وغيرالبشرية فالبيئة تعني كل ماهوخارج عن كيان الإنسان وكل مايحيط به من موجودات فالهواء الذي يتنفسه الإنسان والماء الذي يشربه والارض التي يسكن عليها ويزرعها ومايحيط به من كائنات حية اوجماد هي عناصرالبيئة التي يعيش فيها والتي تعد الإطار الذي يمارس فية حياته ونشاطاتة المختلفة(4ص87)

وعرف القانون الدولي البيئة بآنها: مجموعة قواعد ومبادئ القانون الدولي العام التي تنظم نشاط الدول في منع وتقليل الأضرار المختلفة التي تنتج من مصادر مختلفة للمحيط البيئي اوخارج حدود السياسية الاقليمية (5ص3) غيرأن المفهوم القانوني للبيئة قد تنازعه اتجاهان أحداهما ضيق مقيد(6ص16) والاخر واسع مطلق(7ص23-33)

**ثانيآ: ماهية اللجوء البيئي**: اقترح مصطلح اللاجئ البيئي لأول مرة من قبل المحلل البيئي الأمريكي ليستر براون في عام 1976

وذلك عندما قامت المنظمة بإجراء أبحاث تختص بالبيئة ضمن برنامج الأمم المتحدة الانمائي حيث ركزت على زيادة الروابط بين الهجرة الداخلية والدولية والبيئية .

ويقصد ب(اللاجئ) كل إنسان تعرضت حياته أو سلامتة البدنية أوحريتة للخطر خرقآ لمبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان فيكون له الحق في طلب الملجآ، اما (اللاجئ البيئي) فيقصد به كل شخص اضطر طوعا أو قسرا لترك بلده أومنطقتة وداره بسبب أحداث طبيعية أو من صنع البشر متصلة بالبيئة وأدت إلى تهديد وجوده أو الأضرار بمستوى عيشة .

Volume: 4 Issue: 4

واللاجئون البيئيون عبارة عن مجموعات بشرية أنتقلوا إلى أقاليم دول أجنبية لأسباب ايكولوجية وهذا اللاجئ مهما كان نوعه سيتطلب مساعدة وأعانة دولية من الدولة المستضيفة له اوالمنظمات الدولية اوالدول الأخرى وسيؤثر على سيادة الدولة المستضيفة وآمنها .

وعرفت المنظمة الدولية للهجرة المهاجرين بيئياً على أنهم (أشخاص أو مجموعات من البشر يجبرون على مغادرة أماكن سكنهم اويختارون ذلك بصورة مؤقتة أو دائمة لأسباب قاهرة نتيجة تغيرمفاجئ أوتدريجي في البيئة يؤثر سلباً على حياتهم أو ظروفهم المعيشية إذا ينتقلون أما داخل بلدانهم اوخارجها) (8ص44)

وعرفهم برنامج الأمم المتحدة للبيئة بآنهم (الافراد الذين شردوا مؤقتاً بسبب الحوادث الصناعية المفاجئة أو مصادر الخطر الطبيعية أو هم الافراد الذين شردوا بشكل كامل بواسطة مشروعات التنمية الاقتصادية أو الذين اظطروا ليهاجروا بسبب التبديد المدمر للموارد الطبيعية)(9 ص115)

ويشير الواقع إلى أن عدد اللاجئيين البيئين قد فاق عدد اللاجئين بسبب الحروب والنزاعات في السنوات الاخيرة

ومن أهم الأسباب البيئية التي تدفع الاشخاص إلى الهجرة نذكر الكوارث الطبيعية المفاجئة كالبراكين والزلازل والآعاصيروالكوارث الطبيعية التي تحدث بصورة تدريجية كالجفاف و النزاعات البيئية على الموارد الطبيعية وتدمير البيئة نتيجة النزاعات المسلحة والمشاريع الآنمائية كبناء السدود والبحيرات الصناعية و الكوارث الصناعية كحادثتي بوبال وتشرنوبل (10ص322)

**ثالثاً: اللجوء البيئي في القانون الدولي العام.**

إن القانون الدولي يكاد يخلو من المعاهدات والأعراف الدولية والأحكام القضائية الدولية التي تبحث في المركز القانوني للاجئين البيئين فنلاحظ من تعريف معاهدة جنيف لشؤون اللاجئين انها

لم تتطرق إلى الاشخاص المهاجرين بسسب الكوارث الطبيعية والسبب قي ذلك يعود إلى حداثة المشكلة التي أخذت بالتفاقم مع مرور الوقت وعلى ذلك المركز القانوني للاجئ البيئي غيرمعروف أو محدد حتى هذة اللحظة فاللاجئون البيئيون غير مصنفين تحت أي فئة من فئات اللاجئين المعترف بها ضمن نصوص القانون الدولي العام.

دورالاتفاقيات الدولية في مساعدة اللاجئين الدولين :-

اذا عدنا إلى الآتفاقيات الدولية التي تناولت هذا الموضوع نجد أن أتفاقية جنيف لسنة 1951 وبروتوكولها لعام 1967 لم تتطرق إلى اللاجئين البيئين على الاطلاق .

إلا أن هنالك عدد من المعاهدات التي يمكن ان تطبق على اللاجئين البيئين أهمها:

- الميثاق العالمي للحد من جميع أشكال التمييز العنصري لعام 1965.
- الميثاق العالمي للحقوق المدنية والسياسية لعام 1966 وبروتوكوليها الاضافيين.
- الميثاق العالمي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966.
- الميثاق العالمي للحد من جميع انواع التمييز ضد المرأة لعام 1979 وبروتوكوليها الاضافيين.
- أتفاقية مناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو العقوبة لعام 1984 وبروتوكوليها الاضافيين.
- أتفاقية حقوق الطفل لعام 1989 وبروتوكوليها الاضافيين.
- الميثاق العالمي لحقوق العمال المهاجرين وعوائلهم لعام 1990.

(المعاهدات المذكورة انفا توفر الحماية للاجئين البيئيين لصفات خاصة بهم وليس بصفتهم لاجئين بيئيين أي انها حماية عامة وهو ما يمثل الحاجة لتعديل معاهدة جنيف لحماية اللاجئين لعام 1951 لتشمل حالات اللجوء البيئي أو العمل على وضع اتفاقية توفرالحماية لتلك الفئة من اللاجئين)

– الآتفاقية الدولية لحقوق الاشخاص ذوي العلاقة لعام 2006 نصت في المادة 11 منها على مايلي:–

(على الدول الاطراف ان تتخذ كافة التدابير اللازمة لضمان حماية الاشخاص ذوي الاعاقة وسلامتهم الذين يوجدون في حالات تتسم بالخطورة بما في ذلك الكوارث الطبيعية ).

– الميثاق الآفريقي لحقوق الطفل ورفاهه لعام 1990 نص (انه يجب على الدول الاطراف أن تكفل تمتع الاطفال الذين يصبحون لاجئين أو مشردين داخليا بسبب الكوارث الطبيعية بالحماية المناسبة والمساعدة الإنسانية للتمتع بالحقوق المذكورة في هذا الميثاق وحقوق الإنسان الدولية الأخرى والمواثيق الإنسانية التي تكون الدول اطرافا فيها)

– آليات حكومية تتمثل في دور الدولة المتضررة في توفير اللوازم الضرورية للأشخاص المشردين وكفالة وصولها وهو ما يتمثل في المبدأ 18 في الفقرة 2من المبادئ الصادرة عن المجلس الاجتماعي والاقتصادي للأمم المتحدة.

حيث أكدت على أن توفر السلطات المختصة للمشردين داخليا وبغض النظر عن الظروف ودون تمييز اللوازم الأساسية من أغذية ومياه صالحة للشرب ومأوى وملابس ملائمة وخدمات طبية ومرافق صحية أساسية إضافة لإعلان الدولة لحاجاتها للمساعدات الإنسانية للتخفيف من آثار الكارثة ومحاولة أعادة الاوضاع لماكانت عليه قبل إعلان حاالة الطوارئ.

– دور الدول الأخرى التي يقع على عاتقها واجب تقديم المساعدة الإنسانية للدول المنكوبة القريبة منها وهو ما يتجلى بواجب التضامن الدولي مع الالتزام بمبدأ سيادة الدولة وهو ما تأكد بقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة المرقم (131/43) والذي أكد على ان أحد أهم أهداف الأمم المتحدة هو تحقيق التعاون الدولي على حل المشكلات الدولية ذات الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيعها واحترام الحريات الأساسية لجميع الناس بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين.

– كماً أن المنظمات الدولية تسهم بشكل كبير في تقديم المساعدات الإنسانية بصورة عامة ومن تلك المنظمات المنظمة السامية لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة إضافة لدور المنظمات غير الحكومية التي تعمل على تقديم الآغاثة والمساعدة الإنسانية مع استعباد المنظمات ذات الطابع السياسي لاتها تفتقدعادة الحياد.

**الفرع الثاني. علاقة البيئة بالتنمية المستدامة:** تجري التنمية المستدامة في ثلاثة مجالات رئيسية هي النمو الآقتصادي، وحفظ الموارد الطبيعية والبيئية، والتنمية الاجتماعية وجميعها تنعكس في نهاية المطاف على رفاهية الإنسان فتعارض مشكلة الهجرة البيئية مع التنمية المستدامة يشكل عائقا أمام الدول المستضيفة التي ترغب في تقديم المساعدة، ولآنها تكون في أغلب الآوقات غير قادرة على تحقيق التوازن بين حاجة مواطنيها وبين اللاجئين البيئيين لديها وفيما يلي نستعرض بعض الجهود الدولية المبذولة للتعامل مع مشكلة الهجرة البيئية.

**أولا: التعريف بالتنمية المستدامة.**

لقد ورد مفهوم التنمية المستدامة(11ص23) لأول مرة في تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية عام 1987المعروفة حالياً بلجنة (بروتلاند) والتي عرفت التنمية ( بآنها التي تلبي حاجات الحاضر دون المساومة على قدرة الآجيال المقبلة في تلبية حاجياتهم)(12ص25)

Volume: 4 Issue: 4

وهوالتعريف الذي يعد أكثر قبولاً لدى جميع المؤسسات والحكومات وعرف البنك الدولي التنمية المستدامة على أنها العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة الفرص التنموية الحالية للآجيال القادمة وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن إذ أن رأس المال الشامل يتضمن رأس مال صناعي كالمعدات وبشريآكالمعرفة والمهارات واجتماعيآيتمثل بالعلاقات والمؤسسات وبيئيآغابات ومرجانيات (13ص112-113 )

**ثانياً: علاقة التنمية المستدامة بالبيئة .**

تقوم التنمية المستدامة على عدة عناصر أساسية هي (العنصرالاقتصادي، العنصرالاجتماعي، العنصر البيئي) فالتنمية المستدامة هي جملة من الآعمال القصيرة والمتوسطة وطويلة الآجل، وهي مجموعة الممارسات والأنشطة الهادفة لمعالجة دواعي القلق الملحة وهي محاولة لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية من خلال عمليات تغيير محددة كماً ونوعآ، في حين أن اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة تؤكد في تقريرها أن الكثير من اتجاهات التنمية الحالية تؤدي إلى إفقار أعداد متزايدة من البشر وتجعلهم أكثر عرضة للآذى وتؤدي في الوقت نفسه إلى تدهور البيئة الاجتماعية والثقافية (13ص27)

الآصل أن التنمية هي وسيلة للآرتقاء بالإنسان ولكن الواقع هو عكس ذلك حيث أصبحت التنمية وسيلة من وسائل استنفاذ الموارد البيئية بل وتضربها وتحدث التلوث فيها الآمر الذي يؤدي إلى زيادة تكاليف حماية البيئة وتضاعفها حيث تتراوح التكلفة الاقتصادية للآصلاح في البلدان المتقدمة حوالي 3% اوأكثرمن الناتج القومي الآجمالي في ظل تعدد مجالات التنمية في البيئة كالزراعة والصناعة والطاقة والنقل والسياحة وغيرها (14 ص315- 355)

وقد أولت الأمم المتحدة والهيئات الدولية البيئة والتنمية بالغ الآهتمام من خلال الربط بين المفهومين فعقد أول مؤتمر دولي يعنى بالبيئة البشرية عام 1972 في ستوكهولوم بحضور ممثلين عن الدول الاعضاء في الأمم المتحدة فربط هذا المؤتمر بين البيئة والتنمية حيث ركز على موضوعات تلوث الماء والهواء على مستوى البيئات المحلية ومشكلة النمو الحضري وطرق المحافظة على البيئات وحمايتها والوقوف في وجه أخطار القوى النووية وركز المؤتمر على رسم وتطوير خطط سياسات البرامج البيئية وتركيزها بصورة رئيسية على المستوطنات البشرية والصحة الإنسانية والبيئية ومتابعة الآنظمة البيئية والتنمية والكوارث الطبيعية والطاقة والإدارة البيئية.

ومنذ عام 1986 بدأت المواثيق والآعانات العالمية بدورها تربط بين البيئة والتنمية المستدامة وحقوق الإنسان وتم الاقرار في مؤتمر ستوكهوم بآن البيئة هي شرط جوهري لحياة هانئة لممارسة الحقوق المهمة الأخرى لاسيما حق الإنسان في الحياة(15 ص23-25)

وفي مجال بحثنا هذا نحاول ان نجد نموذج فعال غيرتقليدي يعمل على التوفيق بين متطلبات التنمية مع الحفاظ على بيئة سليمة وصحية ومستدامة وايجاد وسيلة لتقليص حجم طلب المجتمعات على موارد الارض لتحقيق التنمية المستدامة وهذا الامر لن يتحقق الابتكاتف الجهود الدولية والتخطيط السليم وأتخاذ القرارات الفعالة وتحمل المسؤولية .

**ثالثاً: الجهود الدولية في تحقيق التنمية المستدامة.**

عند النظر في البنود من1 إلى 12من تقرير المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي كان عنوانه (حسن الإدارة البيئية الدولية) المقدم في الاجتماع الأول للفريق الحكومي الدولي في نيويورك 18 آبريل 2001

نجد في مقدمته انه منذ مؤتمر ستوكهولم1972 ومؤتمر البيئة والتنمية 1992 نلاحظ التقدم المضطرد لآنشاء آليات مؤسسية تنتهز القضايا البيئية والاقتصادية والاجتماعية والانمائية.

وان إعلان نيروبي 1997 جعل من برنامج الأمم المتحدة للبيئة الهيئة الرئيسية التي تنهض بالتنفيذ المتلاحم للبعد البيئي من التنمية المستدامة لهذا أتفقت الحكومات على أن يستعرض مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة 2002 الاحتياجات إلى وجود هيكل مؤسسي للبيئة الدولية يمكنه التصدي للقضايا والمشكلات البيئية .

**المطلب الثاني :انعكاس تحديات البيئة على الآمن الإنساني.**

قادت التطورات المعاصرة التي شهدها العالم إلى بلورة تحديات بيئة متنوعة أسهمت في الحد من تحقق الآمن الإنساني ممايفسرلنا وقوع البشرية تحت طائلة تلك التحديات التي تنوعت مصادرها وأمتدت تآثيراتها وكل ذلك أسهم في الحد من الاستدامة البيئية وعلى ذلك سنقسم هذا المطلب إلى فرعين الأول يتعلق بتعريف الآمن الإنساني ومعرفة خصائص أساسه والثاني يبحث في اللجوء البيئي من منظور الآمن الإنساني .

**الفرع الأول: مفهوم الآمن الإنساني ومعرفة أساسة القانوني**

**أولا: تعريفه** الآمن في اللغة يعني الآمان والآمانة بمعنى آمنت والآمن ضدالخوف(16ص2071)

وجاء في لسان العرب الآمن نقيض الخوف وآمن فلان يأمن وآماناً فهوآمن(1ص21)

**الآمن أصطلاحآ** رغم أختلاف الباحثين حول مفهومه ومصادره الاآنهم أتفقوا على أرتباط (الآمن) بمتغير التهديد وعرفه باري بوزان بآنه العمل على التحرر من التهديدوفي سياق النظام الدولي فإن الآمن هوقدرة الدول والمجتمعات على الحفاظ على كيانها المستقل وتكاملها الوظيفي ضد قوى التغييرات التي تعتبرها معادية(17ص14)

اذا آن الآمن معناه أن يكون الإنسان سليمآ من الآذى فلاأحد آمن بالكامل ولايمكنه أن يكون كذلك فالحوادث ممكنه والموارد قدتصبح شحيحه وقديفقد الإنسان عمله وقدتندلع الحروب لكن الآكيد هوالحاجة إلى الاحساس بالآمن كقيمة إنسانية أساسية (18ص 78)

وبدآ تداول مفهوم الآمن الإنساني مع نهاية القرن الماضي بهدف مراجعة المفاهيم الآمنية في ظل التطورات الدولية المعاصرة فبرز كمفهوم مستقل ومصطلح جديد بعد نهاية الحرب الباردة(19ص11)

**ثانياً: عناصر الآمن الإنساني وآليات تحقيقه**

هنالك مفردات أمنية متعددة أصبحت تعمل تحت عنوان واحد هو الآمن الإنساني الذي يمس مختلف جوانب حياة البشر وهذه العناصر هي:

أ- الآمن الاقتصادي. الذي يتحقق من خلال فرص عمل للآفرد تؤمن لهم دخلآ أساسيآ

ب- الآمن الغذائي. يؤمن الحاجات الأساسية من الغذاء وضمان مايكفل ذلك سواء من ناحية المال ام من حيث الوصول إلى مصادر الغذاء

ج- الآمن الصحي. من خلال تآمين الحماية من الامراض وضمان نظام رعاية صحية فعال

د- الآمن البيئي . الذي يتم بالحماية من المخاطر البيئية بآنماطها كلها

هـ- الآمن الشخصي. ويتضمن الحماية من التهديدات المنطوية على العنف سواء آكان ناجمآ عن سلوك صادر عن الدولة ام الافراد انفسهم خاصة إذا كان موجهآ ضدالفئات الاكثرعرضة للمخاطركالنساءوالاطفال.

و- الآمن الاجتماعي: يهدف إلى مواجهه التهديدات الموجهة نحو الحياة الاجتماعية كاالمخاطر التي تهدد النسيج الاجتماعي في دولة ما ويمكن أن يندرج إلى جانب ذلك ضمان الآمن الثقافي للمجتمع.

Volume: 4 Issue: 4

ز- الآمن السياسي وذلك بضمان أنتهاج سياسات حكيمة من قبل الحكومات تجاه مواطنيها.(20ص24)

مما سبق يمكن القول بآتساع مفهوم الآمن الإنساني إلى درجة تدفع إلى التساؤل عن مدى إمكانية تحقيق هذه العناصر التي يبدو أنها تطال جميع نواحي الحياة.

**ثالثآ:العلاقة بين الآمن البيئي والآمن الإنساني**

يتضح من الطرح السابق أن البيئة تمثل الإطار العام الذى تتفاعل فيه العناصر المختلفة للأمن الإنسانى(21ص71)

حيث أنها تؤثر فى العديد من أبعاده بل إذا ما اعتبرنا الآمن الإنسانى هو أمن الحياة بالنسبة للأفراد، فإن البيئة هى التجسيد للإطار الذى توجد فيه تلك الحياة.ويرى عديد من الباحثين أن العلاقات فيما بين البيئة والآمن الإنسانى قوية للغاية وفي نفس الوقت معقدة لآن الآمن الإنساني يتعلق بوصول الناس إلى الموارد الطبيعية ومدى تعرضهم لسلبيات التغيير البيئي وأن الكثيرمن عوامل التغيير البيئي تتأثر بشكل مباشر اوغير مباشر بالأنشطة البشرية والصراعات (22ص289)

وعلى ذلك يعتبر الآمن البيئي أحد أهم أبعاد الآمن الإنساني بسبب تآثيره ذو الطابع السلبي على حياة الإنسان أن الفرضية التي انبثق عنهاهذا المفهوم هي أن الضغط المتزايدعلى نظم دعم الحياة في الكرة الآرضية والاستغلال المفرط للموارد الطبيعية يحملان أخطار تهدد صحة الإنسان ورفاهيتة لاتقل في درجتها عن الأخطار العسكرية التقليدية (23ص72)

ومن الهيئات العاملة في مجال الآمن الإنساني ضمن هيكلية الأمم المتحدة (وحدة الآمن الإنساني، صندوق الأمم المتحدة الاستئماني للآمن الإنساني، المجلس الآستشاري الخاص بالآمن الإنساني)

**الفرع الثاني: اللجوء البيئي من منظور الآمن الإنساني**

لقدوقعت البشرية تحت طائلة تلك التحديات التي تنوعت مصادرها وامتدت تأثيراتها للحد الذي يدفعهم للجوء إلى أي أماكن أخرى أكثر آمنآ سواء داخل حدود الدولة أو خارجها وبصورة مؤقتة أو دائمة كل ذلك يدعوننا إلى التطرق للآتي:-

**أولا.تآثير النازح البيئي على الآمن الإنساني**

يشكل اللجوء البيئي ضغطآ أقتصادياً واجتماعياً بالنسبة للدولة المستضيفة، عند تدفق أعداد كبيرة من اللاجئين تفوق قدرة الدولة الاقصادية وبشكل أخص في حالات الدول النامية مما يجعلها غير قادرة على تحقيق التوازن بين حاجة مواطنيها واللاجئين لديها، وينتج عنه حالة من النزاعات والخلل في التوازن في استخدام الموارد والآستفادة منها

كماً أن الدولة المستضيفة تتضرر في ممتلكاتها نتيجة سوء استخدام المواد المحلية بالإضافة إلى زيادة الآعباء على المنظومة الصحية والاجتماعية والآقتصادية للدول المستضيفة (24ص85)

وأضف إلى ذلك مايمكن أن تثيره مشكلة اندماج اللاجئين في المجتمعات الجديدة فيمكن أن تمتد هذه الصراعات إلى الجانب العرقي بسبب أختلاف العرق والآديان بين مواطني الدول المستضيفة واللاجئين البيئين وهذا كله يؤثر على الاستقرار و الآمن الإنساني بشكل مباشر للدول المستضيفة وتؤثرحركة المواطنين لأسباب إيكولوجية على البيئة من خلال عدة أعتبارات فتمركز أعداد كبيرة من اللآجئين في مساحات صغيرة يؤثر على نظافة الهواء فيحدث تلوث الهواء ويزيد من معدل أنتشار الآوبئة، كماً أن أقامة المخيمات للآجئين في حالات الطوارئ تكون في أماكن لايتوفر بها المرافق الصحية وبالتالي تتلوث المياه السطحية والجوفية نظرآ للأنشطة البيولوجية التي تحدث فيها، إضافة إلى استغلال التربة والاشجار التي توجد عليها بما يؤثر على سلامتها وهذا كله سيؤثر على أقتصاد الدولة المستقبلة ومعدلات الصحة العامة فيها. (25 ص766)

**ثانياً: التحديات البيئية التي تواجه الآمن الإنساني**

شهدت البشرية هجرات متعددة بسبب الجفاف والزلازل والفيضانات، ونقص المحاصيل الزراعية، ويكفي أن نذكر لزال لشبونة لعام 1755 ومرض الطماطم في أيرلندا نهاية القرن الـ19(الذي ادى إلى مجاعة تسببت بموت ربع مليون نسمة من سكان ايرلندا وحدها ويلائم هذا المرض الجو البارد الرطب)

لكن هذه الهجرات ازدادت تآثيرآ على السياسات الدولية في وقتنا الراهن ممافاقم من ظاهرة الهجرة القسرية بسبب الفجوات التنموية داخل البلدان "أي في حدود السيادة الوطنية بالمفهوم السياسي" وما بين الدول على المستوى الدولي، وقد اكتسب اللاجئ البيئي وضعية متميزة في الممارسة الدولية والبحث العلمي رغم ايلاء الدول الاهتمام بهذه الظاهرة(26ص1)

وتعرضت البيئة للكثير من المؤثرات منها التطورالتكنلوجي والتلوث وتآكل طبقة الآوزون وشح المياه وظاهرة الدفيئة(حبس حرارة أشعة الشمس داخل الارض) وظاهرة التصحر وكذلك الضجيج كل هذه المؤثرات تنعكس على صحة الإنسان الجسدية والنفسية وإنتاجيته وتقدمة في الحياة فتخلق حالة من الخوف الإنساني بسبب التغييرات البيئية ومايتنتج عنها من أضرار تهدد مستقبل البشرية.

وتؤدي بعض الاحداث البيئية إلى الهجرة كالتدهور البيئي التدريجي وغيرالفجائي والصراع البيئي على الموارد والاندثار البيئي كنتيجة للصراعات والمشاريع التنموية كبناء السدود والحوادث الصناعية.

وأفضل حل لتلك التحديات هوالعمل على تحقيق الاستخدام الآمثل للموارد للنهوض بأهداف التنمية المستدامة وتحقيق النو الاقتصادي بما يحقق الاستقرار والقدرة على التصدي لآي تغييرات أو تحديات بيئية مستقبلية اوحتى التعامل معها في حالة عدم القدرة على مجابهتها .

**ثالثاً:دورالمنظمات الدولية في تحقيق الآمن الإنساني .**

الآمن الإنساني في نظر الأمم المتحدة تعد منظمة الأمم المتحدة من المنظمات التي لها السبق في الإعلان عن مفهوم الآمن الإنساني خصوصآ في فترة مابعد الحرب الباردة حيث تجسد ذلك في تقديم العديد من التقارير الأممية التي أكدت عبرها وجوب أنتقال أمن الافراد من عدة مخاطر كالمخدرات والارهاب والفقر والآمراض كان أبرز هذه التقارير تقريرالتنمية البشرية عام 1994 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي الذي أقترح مفهومآ جديدآ للآمن وهو الآمن الإنساني وجاء هذا التقرير بتوليفه مسوغات طرحهامن أجل تقديم مفهوم مخالف لمفهوم الآمني التقليدي تتمثل بالآتي:-

1- أن تحقيق الآمن الإنساني اهتمام كوني إذا يعتبر مهم للآفراد الفقير والغني على حد سواء نظرآ لما يواجه الافراد من أخطار مشتركة ذات طابع إنساني عالمي كالتلوث والجريمة المنظمة

2- تعقد وتداخل أبعاد مفهوم الآمن الإنساني إذا تشكل فيما بينها سلسلة متكاملة يتوقف كل منها على الاخر فعند تعرض آمن الافراد لآي تهديد في أي ارض فمن المحتمل ان يتعدى اثره إلى خارج الحدود الجغرافية لهذة الدولة

3- إمكانية تعجيل الآمن الإنساني عن طريق الحل الوقائي القبلي بدلآمن التدخل العلاجي البعدي

4- الفرد هو محور مفهوم الآمن الإنساني فيعني الطريقة التي يعيش بها الفرد في أي مجتمع كان ومستوى الحرية في ممارستهم لخياراتهم اليومية.

وأخيرآ أنشئت وحدة الآمن البشري في آيار 2004 ويتمثل هدفها في إدماج نهج الآمن البشري في عمل منظومة الأمم المتحدة وفي تعزيز تصدي المنظمة للتحديات المتعددة والمعقدة

Volume: 4 Issue: 4

وتتعاون الوحدة مع المؤسسات الاكاديمية والمنظمات الحكومية الدولية والآقليمية والمنظمات غيرالحكومية ومنظمات المجتمع المحلي ومع المؤسسات الخيرية والقطاع الخاص من أجل تعزيز المبادرات المبتكرة الهادفة إلى أعطاء دفع لأولويات المجتمع الدولي .

**– الخاتمة**

وجدنا أن الآمن الإنساني والتنمية والبيئة يكونون ثلاثيآ متفاعلآ يدعم كل منهما الآخر كماًيشكل كلآ من التنمية والبيئة العناصر الأساسية للآمن الإنساني الذي لايمكن أن يتحقق عملياً دونهما فالآمن الإنساني والتنمية محورهما الفرد. إلا أن مفهوم الآمن أضحى بحاجة إلى رؤية جديدة، فكيف لمجتمعٍ دولي أن يضمن أمنه إن لم يكن مؤسساً بشكل يأخذ بالحسبان أدق المخاطر وأحدثها، انطلاقاً من أمن الأفراد ومروراً بأمن دولهم وأنتهاءآ بالآمن الجماعي الدولي ومن هناجاء مفهوم الآمن الإنساني ليسد ثغرة في مواجهة التهديدات التي فرضها واقع العلاقات الدولية وتشابك مصالح أطرافها

فالهجرة البيئية تعد من أكثر الظواهر انتشارآ في الآونه الاخيرة وتمثل تحديآ حقيقيآ للآمن الإنساني والآمن البيئي والتنمية المستدامة وذلك بالنسبة للدول المستضيفة للاجئين البيئيين في ظل غياب التنظيم القانوني للهجرة البيئية وبالتالي الافتقار إلى تنظيم العلاقة بين حقوق الإنسان التي يعتبر اللاجئ البيئي جزء منها وبين الآعباء الآقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تقع على عاتق الدولة المستضيفة.

**النتائج:**

1- جميع المعاهدات التي تناولت قضايا تغيير المناخ أو حماية البيئة لم تتطرق بشكل مباشرللآجئ البيئي ويتم تقديم المساعدات لهم من خلال المفوضية السامية لشؤون اللاجئين دون الاستناد إلى نصوص قانونية.

2- هنالك جهود دولية مبذولة من قبل الدول والمنظمات الدولية للتعامل مع قضايا اللجوء البيئي لان مثل هذه القضايا تمس الاستقرار وآمن الدول بصورة مباشرة سواء للآجئ البيئي أو الدول المستضيفة. كل ذلك يزيد من أحتمالية توحيد الجهود لوضع قانون دولي ينظم اللجوء البيئي .

3- أن ضعف الوعي البيئي وعدم استشعار الإنسان بالخطر المحدق بالبيئة إضافة إلى تقصير الدول والمنظمات الدولية تجاه التوعية بهذا الخصوص يعتبر عائقآ يحول دون تفعيل وتحقيق التنمية المستدامة.

4-كماً أن غياب التشريعات الخاصة بالبيئة والتنمية اوضعف تطبيقها ان وجدت وعدم التزام الدول بالمعاهدات والاتفاقيات الدولية سبب كافي يحول دون تحقيق التنمية والحصول على بيئة صحية مستدامة خاصة في الدول النامية.

**التوصيات:**

1- تحديث أتفاقية جنيف للاجئين التي صدرت عام 1951 وأدراج عنصر التدهور البيئي كسبب من أسباب اللجوء وبالتالي يجد اللاجئ البيئي تشريع قانوني يستطيع أن يستظل تحته ليستطيع ان يتمتع بحقه في الحياة والافضل هوأن يتم وضع أتفاقية دولية تختص بالوضع القانوني للاجئ البيئي وسبل حمايته .

2- أنشاء صندوق دولي خاص بتقديم المساعدات للاجئين البيئين تكون الدول والمنظمات الدوليه هي المساهمة فيه.

3- ضرورة أتخاذ جميع الإجراءات والتدابير القانونية الازمة لحماية البيئة كطريقة أحتياطية للحد من الهجرة البيئية كالحد من آثار التصحر من خلال استصلاح الاراضي والتشجير وحفر الآبار في المناطق التي يصيبها الجفاف .

4- حماية البيئة من خلال فرض ضرائب على المصانع التي تؤدي إلى تلويث البيئة بشكل خطير ومنع أفتتاح مصانع في المناطق السكنية أو قريبة منها. ومنح أعفاءات ضريبية للمشاريع الصديقة للبيئة.

5- القيام بندوات توضح التحديات البيئية وكيفية تآثيرها على الآمن الإنساني وأهداف التنمية المستدامة لزيادة الوعي لدى المجتمع والإدارات بهدف التعاون على حلها

6- خلق روابط بين الهيئات الفاعلة في مجال حماية البيئة و ميدان الآمن الإنساني باعتبار التآثير بين البيئة والآمن ثابت وذلك بغرض أضفاء الفاعلية على الإجراءات المتخذه في هذا الخصوص

7- البحث عن آليات أممية تضبط مسؤولية كل دولة أزاء التزاماتها البيئية المقررة في مختلف المؤتمرات والاتفاقيات بصيغة يصعب على الدول التهرب منها والزام الدول بالتعويض عن الضرر البيئي

8- تفعيل التشريعات والقوانين التي تعزز تحقيق التنمية المستدامة، مع الآخذ بما جاء في الآتفاقيات والبروتوكولات الدولية والآقليمية والنص على قيام المسؤولية الدولية وتوقيع الجزاءات والعقوبات في حال مخالفتها وتبني تجارب الدول في مجال التنمية المستدامة ووضع الخطط المعنية بدراسة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والبيئية وانعكاسها على الافراد .

9- من الضروري أن يتم توحيد مفردات الكلمات الخاصة باللاجئ البيئي، نازح بيئي، مهاجر بيئي وغيرها بحيث تكون معروفة للجميع بآن المقصود منها هو الشخص الذي نزح بسبب ظروف بيئية .

Volume: 4 Issue: 4

**مصادر البحث:**


لسان العرب لآبن منظور، المجلد الأول (الاحرف أ، ب، ت، ث) باب الباء دائرة أحياء التراث العربي، بيروت، لبنان بلاسنة طبع

د.خالد السيد متولي، نقل النفايات الخطيرة عبرالحدود والتخلص منها في ضوء أحكام القانون الدولي، الطبعة الأولى، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005

أحمد رضا، معجم متن اللغة، ج1، دار مكتبة بيروت 1958

سحرقدوري عباس، الحقوق البيئية بين مسؤولية الفرد والمجتمع، بحث منشور في مجلة الحقوق، الجامعة المستنصرية، المجلد2، لسنة 4، العدد5، لسنة 2009

Prieur (M): "Droit de l'environnement",2e edition, Dollaz, Paris, 1991

د.عمادمحمد عبدالمحمدي، الحماية القانونية للبيئة، دراسة مقارنة بين العراق ومصر، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية 2016

د.فرج صالح الهريش، جرائم تلويث البيئة (دراسة مقارنة) ط1، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، القاهرة 1988

جميلة حميدة، النظام القانوني للضرر البيئي وآليات تعويضه، الجزائر، دار ال لدونية للنشروالتو يع، 2011

حمداوي محمد، الالجئ البيئي من الوجود المادي إل ى أمل الحماية القانونية الدولية، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 4، جامعة سعيدة الدكتور موالي الطاهر: كلية الحقوق والعلو السياسية، 2015

Page Environment refugees: problems and challenges for international law، s.b.pentinat322

د، الهيتي، سهير أبراهيم حاجم، 2014، الآليات القاونية الدولية لحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية ,لبنان , بيروت

غنيم، محمدعثمان، أبوزنط، ماجدة 2007، التنمية المستدامة فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، ط1

الهيتي، سهير أبراهيم حاجم ,2014، الآليات القاونية الدولية لحماية البيئية في إطار التنمية المستدامة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت

عبد السلام مصطفى، البيئة ومشكلاتها والتربية البيئية والتنمية المستدامة، القاهرة، دار الفكر العربي، ط1

علي محمد وجدي نور الدين، الحماية الدولية للبيئة، منذ مؤتمر ستوكهولم لعام 1972 حتى مؤتمر الدوحة 2012، مكتبة زين الحقوقية، بيروت، 2016، ط1

أسماعيل بن حماد، الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، القاهرة، ج5، ط1، 1996

عبد النوربن عنتر، البعد المتوسطي للآمن الجزائري، المكتبة المصرية للطباعة والنشر والتوزيع والجزائر، 2015

مارتن غريفتس، وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة مركزالخليج للآبحاث، الامارات العربية المتحدة 2002

غادة علي موسى، أعادة النظر في أستراتيجيات الآمن الإنساني في المنطقة العربية، أوراق مختارة قدمت ضمن المؤتمر الدولي حول الآمن الإنساني في الدول العربية، عمان( 16-15 مارس 2005)

تقرير التنمية البشرية، الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الانمائي، بعد جديد للآمن الإنساني، عام1994،

كيت كراوز، الآمن البشري في الوطن العربي، أوراق مختارة من المؤتمر الدولي للأمن الإنساني في الدول العربية، بلادار نشر

Khagram , Sanjeev, William C. Clark, and Dana Firas Raad , "From the22 Environment and Human Security to Sustainable Security and Development Journal of Human Development, Vol. 4 No.2, 2003:p. 289.

ابراهيم محمد التوم ابراهيم واحمد حمدي ابراهيم الفايق، أبعاد مفهوم الآمن البيئي ومستوياته في الدراسات البيئية، السودان، مجلة الاستراتيجة والآمن الوطني، العدد7، 2013

عبود نجم، البعد الاخضر للآعمال، المسؤولية البيئية لشركات الآعمال، عمان، مؤسسة الوراق للنشروالتوزيع، ط2008، 1

حليمة بن أدريس، اللجوء البيئي بين إشكالية الآعتراف القانوني وتحديات الآمن الإنساني والتنمية المستدامة، معضلة التوازن، المجلة الجزائرية للآمن الإنساني، المجلد 5، العدد2، جامعة جيلالي ليابس، سيدي بولعباس، 2002

Norman Myers. Environmental refugees: an emergent security issue, the economic forum, Prague -26 23-227 May 2005 available at: (https://www.osce.org/ee/14851?download=true).p.1